الفصل الأول

الزعامة الشعبية في السنوات الأولى من حكم محمد علي

موقف محمد علي في بداءة حكمه

تقلَّد محمد علي باشا ولاية الحكم بإرداة زعماء الشعب ونزولًا على رأيهم في ١٣ مايو سنة ١٨٠٥م، كما أوضحنا ذلك تفصيلًا بالجزء الثاني من كتاب «تاريخ الحركة القومية»[١]، فالزعامة الشعبية هي التي أبلغته سلطة الحكم، وقد ظلت هذه الزعامة في الميدان، وبقيت قائمة عاملة في السنوات الأولى من حكم محمد علي، فكان لها أثر فعال في تثبيت دعائم ملكه وتذليل العقبات التي وضعها في طريقه رجال الأستانة من جهة، والإنجليز وصنائعهم المماليك من جهة أخرى، وإحباط الدسائس التي دبروها والمؤامرات التي سعوا بها إلى اقتلاعه عن كرسي الولاية، فالزعامة الشعبية كان لها فضل وعمل هام من هذه الناحية، وكذلك كان لها عمل كبير في توجيه الشئون العامة، ونصيب وافر في سلطة الحكومة. وسنبحث في هذا الفصل مبلغ تلك الزعامة وعملها في تلك السنوات.

لم ترسخ قدم محمد علي باشا في الحكم بمجرد مبايعته أو صدور الفرمان المؤذن بتوليته؛ فإن الدسائس كانت تحيط به من كل جانب؛ فالسياسة الإنجليزية تسعى بمختلف الوسائل لترد السلطة إلى محمد بك الألفي[٢]، وكان عمالها في الأستانة لا يفتأون يسعون لدى الباب العالي في إسناد حكم مصر إليه، وقناصلها في مصر يمدون المماليك بالمعونة، ويحركون الطمع في نفوسهم ويلقون في روعهم أن إنجلترا لا تدع

---

(١) راجع الفصل الثالث عشر من الجزء الثاني من «تاريخ الحركة القومية» تحت عنوان «نتائج ظهور العامل القومي على مسرح الحوادث السياسية». وفيه الكلام عن نشأة محمد علي الكبير، ثم ظهوره على مسرح الحوادث السياسية، وتسلسل هذه الحوادث إلى أن بويع واليًا على مصر في ١٣ مايو سنة ١٨٠٥م.

(٢) زعيم المماليك. راجع الجزء الثاني من «تاريخ الحركة القومية» ص٣٤٧، الطبعة الأولى.

صنائعها ولا تتخلى عنهم، وأنها لا بدَّ محققة آمالهم، والمماليك من ناحيتهم كانوا يجمعون جموعهم ليحاربوا الوالي الجديد.

موقف تركيا

وكانت السياسة التركية مترددة غير مستقرة، ترقب الأحوال لتتبع الخطة التي تراها أكفل بمصلحتها وأوفق لبسط نفوذها في مصر، ولم تكن خالصة النية نحو محمد علي باشا؛ بل كانت ترميه بعين البغض، وتنفس عليه رسوخ قدمه في مصر، وحسبه جرمًا -في نظرها- أنه لم يكن من الولاة الذين ترسلهم كل عام إلى مصر وتوليهم وتعزلهم كما تشاء؛ بل كان الوالي المختار من الشعب المصري، فالشعب هو الذي أجلسه على كرسي الولاية، ولم تكن هذه الطريقة في تعيين الولاة مما يروق في نظر الحكومة التركية. صحيح أن حكومة الأستانة قد لبَّت نداء الشعب المصري وأصدرت فرمانها بعزل الوالي الذي ثار عليه الشعب (وهو خورشد باشا)، وتعيين محمد علي واليًا مكانه، وقد أوفدت إلى القاهرة رسولًا يحمل هذا الفرمان، ولكن هذا لم يكن دليلًا على خلوص نية تركيا نحو مصر، وهو لا يعدو أن يكون حلًّا مؤقتًا تتفادى به من ثورة الشعب إلى أن تحين الفرصة فتسترجع سلطتها في البلاد وتضع يدها حيث شاءت، ولو كانت صادقة النية لاكتفت برسولها ذاك يحمل فرمان إسناد الولاية إلى محمد علي؛ لكنها أوفدت بعد ذلك قبطان باشا[1] في عمارة حربية تقل ٢٥٠٠ من الجنود؛ ليرقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث، ويتخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقًا لمصلحة تركيا.

وصلت هذه العمارة إلى أبي قير يوم ١٧ يولية سنة ١٨٠٥م -أي في الوقت الذي كان خورشد باشا ما زال ممتنعًا في «القلعة» معتصمًا بها- ولم تجر عادة تركيا بإرسال مثل هذه القوة إلا ذريعة لحدث تحدثه في البلاد، فهذه القوة الحربية لم تأت إلى مصر عبثًا؛ بل جاءت ليستعين بها قبطان باشا على إنفاذ أغراضه الخفية، ولقد كانت مهمته

(١) هو «عبد الله رامز باشا».

الظاهرة استنزال خورشد باشا الوالي المعزول من «القلعة»، بيد أن الحكومة التركية خولته السلطة المطلقة في تثبيت محمد علي في الولاية أو عزله عنها.

وتتبين لك مقاصد تركيا من أن «قبطان باشا» لم يبرح السواحل المصرية بعد انقضاء مهمته الظاهرة، بل ظل متربصًا وحوله الخمسمائة والألفا مقاتل. وأخذ يرقب الحالة ليتبع الكفة الراجحة، وقد راسله «محمد بك الألفي» زعيم المماليك، وعرض عليه أن ينحاز بقواته إلى سلحدار خورشد باشا الذي كان لم يزل بالجيزة يناوئ محمد علي، وأن ينضموا جميعًا إلى الجنود الذين جاء بهم قبطان باشا، ويزحفوا على القاهرة لينتزعوها من محمد علي ويطردوا الجنود الأرناءود من البلاد.

دسائس السياسة الإنجليزية

وتردد عليه أيضًا رسل الإنجليز أثناء مقامه في أبي قير وأيدوا مطالب محمد بك الألفي، وسعوا في إقناعه بإسناد ولاية مصر إليه، وحسنوا له ذلك الأمر، زاعمين أن المماليك هم وحدهم القادرون على حكمها وإعادة الأمن والنظام في ربوعها، وأن بقاء محمد علي في كرسي الولاية يجدد الفتن ويستفز المماليك إلى استئناف الحرب والقتال ويحفزهم إلى الزحف على القاهرة لاسترداد سلطتهم القديمة، فيضطرب حبل الأمن. ولم يكتف رسل الإنجليز بتأييد صنائعهم المماليك على هذا النحو؛ بل جاهروا بأن الحكومة الإنجليزية قد تضطر إلى تجريد جيش على مصر لتأييد وجهة نظرها.

فالسياسة الإنجليزية كانت ترمي منذ نيف ومائة عام إلى تثبيت قدمها في وادي النيل؛ بتولية صنائعها من المماليك حكم البلاد، وتتهدد بتجريد قواتها لهذا الغرض، وقد جردت هذه القوة فعلًا سنة ١٨٠٧م، كما سيجيء بيانه.

أمَّا حجة محمد علي لدى قبطان باشا فهي أنه مؤيد من زعماء الشعب، مرضي عنه منهم، وأنه الكفيل بانتشال البلاد من وهدة الفوضى والفتن التي تردت فيها، وأنه بمقاومته المماليك وحمايتهم الإنجليز لا يخدم مصر وحدها؛ بل يخدم الباب العالي ويحول دون تحقيق مطامع السياسة الإنجليزية في البلاد.

معاضدة زعماء الشعب لمحمد علي

فمحمد علي باشا كان إذن في حاجة كبرى إلى تأييد الزعامة الشعبية وإقرارها إياه في مركزه؛ ليقوى بها على مقاومة العواصف التي هبَّت عليه من مختلف الجهات.

وقد بقيت تلك الزعامة تؤيده وتناصره، وتمده بالعون والعضد؛ فكان لها النفوذ الفعال والفضل الكبير في تثبيت دعائم عرشه في السنوات الأولى من حكمه.

ومن الواجب أن نبادر فنقول: إنَّ السيد «عمر مكرم» الذي كان على رأس تلك الزعامة وحامل لوائها في تقليد محمد علي سلطة الحكم، قد احتفظ بهذه المهمة فيما بذلته الزعامة الشعبية للدفاع عن عرشه.

وكان المماليك يعرفون ذلك النفوذ لزعماء الشعب، وخاصة للسيد عمر مكرم ويعلمون أنهم هم الذين اقتادوا الجماهير وانحازوا بها إلى محمد علي، فما فتئوا بعد توليته يسعون إلى استمالتهم في جانبهم ليسكبوا نفوذهم المعنوي في ثل عرش الوالي الجديد؛ لكنهم وجدوا فيهم إباء وإعراضًا، وثبت زعماء الشعب على مناصرتهم لمحمد علي.

هجوم المماليك على القاهرة وإخفاقهم (أغسطس سنة ١٨٠٥م)

دبر المماليك الهجوم على القاهرة ليستولوا عنوة على زمام الحكم، وبادروا إلى إنفاذه في شهر أغسطس سنة ١٨٠٥، ولما يمض شهران على تولية محمد علي باشا، وربما كان قصدهم من هذا التعجيل أن يضربوا ضربتهم قبل رحيل قبطان باشا عن مصر ليشهد بعينه قوة المماليك وشدة بأسهم، فينحاز إلى جانبهم ويولي واحدًا من زعمائهم حكم مصر، وقد اختاروا لهجومهم يوم الاحتفال بوفاء النيل (أغسطس سنة ١٨٠٥) إذ يكون محمد علي باشا والجمع الحاشد من الجنود والأهالي مشغولين بالاحتفال في مصر القديمة بعيدًا عن المدينة، وأحكموا تدبيرهم -أو خُيِّل إليهم أنهم أحكموه- بأن تآمروا سرًّا مع بعض رؤساء الجند أن ينضموا إليهم إذا هم دخلوا

المدينة، وتبادلوا وإياهم الرسائل من قبل في هذا الصدد، لكن محمد علي علم بسر هذه المؤامرة، فاعتزم أن يوقع المماليك في الكيد الذي كادوا، واتفق سرًّا مع بعض رجاله الأمناء على أن يتصلوا بالمماليك ويتظاهروا لهم بالإخلاص، ويستدرجوهم إلى دخول العاصمة، فيمدوا لهم في غيهم، ويزينوا لهم نجاح خطتهم، وهم في الواقع أعوان لمحمد علي[١]؛ ففي اليوم الموعود[٢] هجم المماليك على القاهرة في قوة تبلغ ألفًا من المقاتلة شاكي السلاح، وعلى رأسهم جماعة من زعمائهم وهم: «عثمان بك حسن، وشاهين بك المرادي، وأحمد كاشف سليم» وغيرهم، واقتحموا باب الحسينية بعد أن حطموه ودخلوا القاهرة من باب الفتوح، وقصد زعماؤهم إلى دار السيد عمر مكرم ليعجموا عوده ويستنجدوه، ولكنه رفض مقابلتهم، فقصدوا إلى دار الشيخ «عبد الله الشرقاوي» شيخ الجامع الأزهر، وهناك وافاهم السيد عمر مكرم وصارحهم القول بألا ينتظروا منهم عونًا ولا نجدة، ونصح إليهم أن يعودوا من حيث أتوا، فعلموا أن الزعامة الشعبية لا تؤيدهم، وانقلبوا هنالك خائبين؛ ودب الفشل والارتباك في صفوفهم وصفوف جندهم، فخرج فريق منهم من باب البرقية نجاة بأنفسهم، وذهب رهط آخر إلى باب زويلة وتقدموا جهة الدرب الأحمر، فتلقاهم الجند الذين كانوا هناك بالرصاص فتقهقروا إلى داخل باب زويلة، وحاولوا دخول جامع المؤيد والامتناع به، فهاجمهم جماعة من المغاربة والمرابطين هناك وأطلقوا عليهم الرصاص، فلجأ فريق منهم إلى جامع البرقوقية، وذهبت طائفة أخرى تعدو بخليها إلى باب النصر، فألفوه مقفلًا، فنزلوا عن جيادهم وتسلق بعضهم الأسوار ونجا بنفسه،

(١) ذكر الجبرتي في ترجمة «محمد بك الألفي» ما يؤيد هذه الرواية؛ فقد أورد كلامًا ما قاله الألفي عن زملائه المماليك في تبيان غلطاتهم وعدم إصغائهم لنصائحه، وأشار إلى حادثة هجومهم على القاهرة، وأنها وقعت بتدبير محمد علي باشا فقال: «واحتال عليهم ثانيًا يوم قطع الخليج، فراجت حيلته عليهم أيضًا، وأرسلت إليهم فنصحتهم فاستغشوني وخالفوني، ودخل الكثير منهم البلد وانحصروا في أزقتها، وجرى عليهم ما جرى من القتل الشنيع والأمر الفظيع، ولم ينج إلا مَن تخلف منهم أو ذهب من غير الطريق».

(٢) ١٦ أغسطس سنة ١٨٠٥م، ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٢٠هـ.

وتفرق آخرون في العطوف واختفوا فيها، وأما الذين لجأوا إلى جامع البرقوقية، فإن اثنين منهم تمكنا من الخروج ولحقا بالمماليك النازلين بدار الشيخ الشرقاوي، وبعد أن أنبأهم بما وقع فرَّ الجميع خارجين من باب الغريب، أما الباقون (في جامع البرقوقية) فقد أحاط بهم الجند وقتلوا منهم مقتله نحو الخمسين، وأسروا نحو الثمانين، وذهبوا لهم إلى محمد علي باشا فأمر بقتلهم؛ فقتلوا جميعًا، وبذلك انتهت مؤامرة المماليك بالخيبة والخسران. قال «الجبرتي» في هذا الصدد ما معناه: «ولم يتفق للأمراء المصرية (المماليك) أقبح ولا أشنع من هذه الحادثة، وطبع الله على قلوبهم وأعمى أبصارهم وغلَّ أيديهم».

استيلاء «محمد علي» على الجيزة

وانتهز محمد علي فرصة هذه الهزيمة، فاستولى على الجيزة (سبتمبر سنة ١٨٠٥م) وكانت لم تزل إلى ذلك الحين في أيدي المماليك، وظهر عليهم وعلى سلحدار خورشد باشا، واضطره إلى التسليم والتخلي عن جنده وذخائره واللحاق بمولاه خورشد باشا في الإسكندرية.

رحيل قبطان باشا إلى الأستانة

وطَّدت هذه الحوادث مركز محمد علي، فلم يعد «قبطان باشا» يتردد في أي الفريقين ينضم إليه، ورأى أن محمد علي باشا هو الأحق بالتأييد؛ لأن الشعب والقوة في جانبه، واعتزم أن ينقلب إلى الأستانة، فرحل عن البلاد في أكتوبر سنة ١٨٠٥ ومعه خورشد باشا الوالي المخلوع.

غادر «قبطان باشا» أرض مصر وهو يتنبأ لمحمد علي بمستقبل كبير؛ فقد روي عنه أنه قال يومًا قبل رحليه: «إني لأترك في مصر رجلًا ستجده الدولة يومًا من أعظم خصومها شأنًا وأكبرهم خطرًا، ولم يوفق سلاطيننا إلى رجلٍ مثل هذا الباشا في دهائه وحزمه ومضاء عزيمته». وقد حققت الأيام صحة هذا الرأي؛ فإن محمد علي قد خرج

على تركيا وهزم جيوشها في ميادين الحرب، وزلزل عرش السلطنة العثمانية، وكاد يدكه لولا أن وقفت أوربا في طريقه.

رجوع محمد علي إلى زعماء الشعب في مهمات الأمور

عرف محمد علي باشا ما لزعماء الشعب من المكانة والنفوذ عند الجماهير، فقدر لهم هذه المنزلة، وكان يرجع إليهم ويستشيرهم فيما يجد من مهمات الأمور؛ فمن ذلك أنه كلما احتاجت الحكومة إلى تقرير إتاوة جديدة رجع إليهم بادئ الأمر، وأوضح لهم الحاجة الملجئة إليها، وخاصة إذا كان الغرض منها دفع رواتب الجند، فينال إقرارهم وموافقتهم. ذكر الجبرتي ما خلاصته أنه في أواخر جمادى الثانية سنة ١٢٢٠هـ (سبتمبر سنة ١٨٠٥م) احتاج إلى دفع باقي أعطية العسكر «فتكلم مع المشايخ في ذلك، وأخبرهم بأن العسكر باق لهم ثلاثة آلاف كيس لا نعرف لتحصيلها طريقة، فانظروا في ذلك وكيف يكون العمل، ولم يبق إلا هذه النوبة». وأقنعهم بأنه إذا أخذ العسكر رواتبهم سافروا إلى بلادهم ولم يبق منهم إلا من كان في حاجة إليهم ومن يتولون المناصب من ضباطهم.

وقد اقتنع زعماء الشعب بهذه الحجة؛ وخاصة لأنهم كانوا يميلوا إلى رحيل الجنود الأرناءود والدلاة عن البلاد؛ لكثرة مساوئهم واعتدائهم على الناس، فوافقوا على فرض الإتاوة الجديدة.

ومما يلفت النظر في مشاورة محمد علي باشا للشيوخ قوله لهم: «ولم يبق إلا هذه النوبة». وهذا يدلك على مبلغ عنايته باكتساب رضاهم وإقناعهم بأن الحاجة إلى صرف رواتب الجنود هي التي ألجأته إلى هذه الإتاوة، وأن هذه آخر مرة يلجأ فيها إلى زيادة الضرائب، وقد اقتنع الشيوخ بهذه الحجة كما قدمنا، واستقر الرأي بعد المشاورة على أن تستولي الحكومة في ذلك العام على ثلث الفائض من الحصص والالتزام (أي على ثلث إيراد الملتزمين؛ لأن ما يسمونه الفائض هو صافي دخلهم)، وكان الملتزمون يؤلفون إلى ذلك العهد طبقة كبيرة من الملاك، فتبرموا بهذه الإتاوة التي هي أشبه

بالمصادرة، وضجوا من حرمانهم ثلث إيرادهم كل عام، ولكن محمد علي باشا أراد أن يطمئنهم بأن هذه الوسيلة استثنائية، وأنها لا تتكرر كل سنة، فوعد الشيوخ بكتابة فرمان يلتزم فيه عدم العودة إلى ذلك ثانيًا، ويثبت فيه «لعن الله من يفعلها مرة أخرى». فاقتنع الشيوخ بهذا الشرط، وانفرجت الأزمة مؤقتًا.

كان زعماء الشعب إذن مرجع الحكومة فيما تفرضه من الإتاوات والضرائب، كما كانوا ملجأ الشعب في تخفيف ما تفرضه منها؛ ومن ذلك أن الحكومة فرضت في تلك السنة (أكتوبر سنة ١٨٠٥م) على أهل رشيد إتاوة قدرها أربعون ألف ريال توزعه على ثلاثة عشر من تجار المدينة، فحضر إلى القاهرة وفد من أهل رشيد يتظلمون من هذه الإتاوة، وقابلوا السيد عمر مكرم والشيوخ ورفعوا إليهم ظلامتهم، فقام السيد عمر وفي صحبته الشيوخ وعرضوا الأمر على محمد علي باشا، وتشاوروا في تخفيف الإتاوة؛ فاستقر الرأي على إنزالها إلى عشرين ألف ريال. وفي مايو سنة ١٨٠٦م طلبت الحكومة قرضًا من الملتزمين والتجار على القاعدة التي سار عليها خورشد باشا الوالي المعزول في العام السابق (سنة ١٨٠٤م) فضاق الناس ذرعًا وذهبوا أفواجًا إلى السيد عمر مكرم يشكون ويتبرمون، فبذل ما في وسعه للتخفيف عن بعضهم.

مكانة السيد عمر مكرم

يتبين من هذه الوقائع أن زعماء الشعب -وعلى رأسهم السيد عمر مكرم- كان لهم نفوذ فعَّال في إدارة الحكومة، وكانوا ملجأ الناس في رفع المظالم، وقد عظم نفوذ السيد عمر مكرم في تلك السنوات إلى ما لم يسبق له نظير من قبل، ولا غرو فهو الذي أجلس محمد علي على عرش مصر، وكان في السنوات الأولى من حكمه أحد أركان ذلك العرش.

ولقد بلغ من مكانته أن محمد علي باشا لما اعتزم أن يجرد جيشًا لمحاربة محمد بك الألفي في الصعيد (إبريل سنة ١٨٠٦م، صفر سنة ١٢٢١هـ) عرض عليه أن يستخلفه فينوب عنه ويكون «قائمقاما» مدة غيبته، فامتنع السيد عمر مكرم ولم يقبل،

ولم يذكر الجبرتي سبب امتناعه، ولكن إذا صح ما يقوله من أنه «تبين أنها إيهامات لا أصل لها» فيكون الامتناع راجعًا إلى أنه شعر بأن العرض لم يكن إلا ضربًا من ضروب المجاملة والتكريم، أو لأنه كان يتورع عن مناصب السلطة ويخشى أن يتهمه حساده - وكانوا كثيرين- بأنه يسعى إلى الجاه ولا يعطي إلا ليأخذ، فأراد أن يجعل جهاده خالصًا لوجه الله والوطن.

ولم يكن السيد عمر مكرم في حاجة إلى أنه يكون «قائمقاما» ليعظم مركزه؛ فقد كان له في نفوس الشعب أكبر منزلة وأعظم مكانة، وكان في الاجتماعات والحفلات العامة يتقدم المدعوين فيخلون له صدر المجالس طواعيةً واختيارًا، فيكون بجانب محمد علي كتفًا لكتف. وحسبك أن تقرأ بعض ما ذكره الجبرتي عنه في مناسبات مختلفة، لتعرف إلى أي حد بلغ نفوذه ومكانته؛ قال: «ارتفع شأن السيد عمر وزاد أمره بمباشرة الوقائع[1] وولاية محمد علي باشا، وصار بيده الحل والعقد والأمر والنهي والمرجع في الأمور الكلية والجزئية». وقال في موضع آخر: «ولما وقع ما وقع في ولاية محمد علي باشا وانفرد السيد عمر أفندي في الرياسة صارت بيده مقاليد الأمور».

ولا نزاع أن الزعامة الشعبية قد اكتسبت نفوذًا معنويًّا كبيرًا لمكانة السيد عمر مكرم وشخصيته ومهابته، فهو بحكم رئاسته لهذه الزعامة كان يسبغ عليها من شخصيته الكبيرة ما يجعلها نافذة الكلمة محترمة المقام.

أدرك السيد عمر مكرم إذن مكانة عظمى في نفس الشعب، وعند الحكومة، ولم تكن هذه المكانة لتخفى على زعماء المماليك؛ فلجأ إليه محمد بك الألفي وطلب وساطته له عند محمد علي باشا وشفاعته لديه ليصفو له وللأمراء المماليك، وتنتهي الحرب بينهم، على أن يقطعهم جهة يقيمون بها ويستغلونها، لكن محمد علي كان أبعد نظرًا من أن يطمئن لخصومه الألداء، فعادت الحرب بينهما، وانسحب الألفي بك إلى

(١) يريد وقائع الثورة التي قامت ضد خورشد باشا، وفصلنا الكلام عنها بالجزء الثاني من «تاريخ الحركة القومية» ص٣٦٤، الطبعة الأولى.

الفيوم يعد العدة للقتال، واعتزم محمد علي أن يزحف عليه ليستخلص الوجه القبلي من سلطة المماليك.

الحرب بين محمد علي والمماليك

كان المماليك حتى أوائل سنة ١٨٠٦ أصحاب النفوذ والحكم في الصعيد؛ إذ كان «محمد بك الألفي» يحتل الفيوم، وسليمان بك ومعه ثلاثة من أتباعه البكوات يرابطون بجنودهم شمالي أسيوط، وعثمان بك حسن يرابط في مديرية إسنا، وإبراهيم بك الكبير وعثمان بك البرديسي وأتباعهما يحتلون شاطئ النيل بين أسيوط والمنيا؛ فكان على ذلك معظم الصعيد تحت سلطة المماليك، فأنفذ محمد علي جيشًا بقيادة «حسن باشا» للزحف عليهم.

انحدر حسن باشا في النيل من الجيزة ومضى حتى بلغ الرقة[١]، وما كاد يتجاوزها حتى التقى بقوات محمد بك الألفي الذي جاء من الفيوم قاصدًا الوجه البحري (مارس سنة ١٨٠٦م، أواخر ذي الحجة سنة ١٢٢٠هـ). وكان الألفي قد حشد تحت لوائه في الفيوم عدة آلاف من العرب؛ ليناجز بهم قوات محمد علي، فنازل بهم جيش حسن باشا في معركة انتهت بهزيمة الأخير وانسحابه إلى (الرقة)، وتابع الألفي زحفه إلى الجيزة، ومنها سار شمالًا إلى البحيرة. أمَّا حسن باشا فلم يشأ أن يصطدم بالألفي وسار جنوبًا حتى بلغ بني سويف، وبقي بها لا يعمل عملًا. وفي الوقت نفسه تقدم إبراهيم بك وعثمان بك البرديسي شمالًا وحاصروا المنيا، وكانت بها حامية من جنود محمد علي، وكان موقع المنيا عظيم الخطر، فأمدها حسن باشا بنجدة تحت قيادة أخيه «عابدين بك» فجاءتها وشدت أزر الحامية، ووقفت الحرب عند هذا الحد؛ إذ واجه محمد علي مشكلة خطيرة كادت تقلب عرشه كما تراه فيما يلي:

(١) على شاطئ النيل بمديرية الجيزة.

محاولة عزل محمد علي وإخفاقها (سنة ١٨٠٦م)

لم يكن محمد علي كما قدمنا مرضيًّا عنه، لا من الحكومة التركية ولا من الإنجليز، ولئن أخفقت مناورة سنة ١٨٠٥م وبقي على عرشه، فإن ذلك لم يمنع الإنجليز من أن يسعوا سعيًا حثيثًا في تحقيق سياستهم التي ترمي إلى إقصائه عن مصر وإحلال المماليك مكانه.

دسيسة إنجليزية جديدة

وقد ساعد إنجلترا على تجديد سعيها لدى الباب العالي رجحان كفتها في حروبها مع فرنسا حين بلغ الصراع بين الإنجليز ونابليون أشده، فقد كان لهم الفوز في معركة (الطرف الأغر) البحرية[1]، حيث اشتبك الأسطول البريطاني بقيادة الأميرال «نلسن» والأسطول الفرنسي الذي يقوده الكونتر أميرال «فيلنوف»، فانتصر الأسطول الإنجليزي في تلك المعركة الشهيرة، وخرجت إنجلترا من الحرب قوية الشوكة نافذة الكلمة، باسطة سيادتها على ظهر البحار، وقضت نهائيًّا على آمال نابليون في أن ينازعها تلك السيادة، فصار البحر الأبيض المتوسط تحت مطلق سلطانها، ورجحت كفتها السياسية في الشرق وخاصة على ضفاف البوسفور؛ حيث لم تعد تخشى مزاحمة فرنسا لها، وأخذت تملي سياستها على الباب العالي مستعينة بما أكسبها الفوز البحري على نابليون من الشوكة والنفوذ، واستأنفت تدخلها في المسألة المصرية بما يطابق أهواءها، وكان أول ما قصدت إليه أن تبسط نفوذها في وادي النيل وتحقق المطامع التي فاتها تحقيقها في السنوات الماضية، أثناء الحملة الفرنسية وبعد انتهائها، وكانت على يقين أن بسط نفوذها يتحقق بإعادة الحكم في مصر إلى صنائعها من المماليك، فطلبت من الباب العالي بلسان سفيرها في الأستانة عزل محمد علي عن ولاية مصر وجعل الحكم فيها إلى محمد بك الألفي، وتوصلت إلى إقناع الحكومة التركية بوجهة نظرها بحجة ما يعود عليها من النفع من وراء هذا التغيير، وألقت في روعها أن محمد علي باشا لا يميل إلى

(١) ٢١ أكتوبر سنة ١٨٠٥م.

الإذعان لأوامرها، ولم يدفع إلى ذلك الحين شيئًا من الخراج الذي كان يؤديه الولاة السابقون.

سعت إنجلترا سعيها لإسناد حكم مصر إلى محمد بك الألفي، وكان الألفي على اتصال مستمر بعمال الإنجليز، يتبادل وإياهم الرسائل والرسل؛ ليتخذ إنجلترا شفيعة -بل حامية- وكفيلة له لدى الباب العالي؛ كي تتفق وإياه على الشروط التي يتولى بها الحكم. فعرضت إنجلترا على الحكومة التركية أن تعين واليًا جديدًا بدل محمد علي يكون من طراز الولاة الأتراك الأقدمين الذين كانوا يتركون سلطة الحكم للأمراء المماليك، وأبلغتها أن الألفي يتعهد بأداء جزية سنوية مقدارها ١٥٠٠ كيس[1] تضمن الحكومة الإنجليزية إيفاءها، ويتعهد بالولاء وبذل الطاعة والخضوع لأوامر الأستانة، وأن هذا الاتفاق إذا تمَّ يكون فاتحة تقدم في المعاملات التجارية بين البلدين؛ مما يؤدي إلى زيادة رسوم جمارك مصر وسورية، وبالتالي يعود بالربح على خزانة الأستانة، فاستمع الباب العالي لهذه الحجج، ورأى فيها منفعة مادية تعود عليه؛ ولو كان من ورائها تسليم مصر للمطامع الإنجليزية، وصادف هذا الإغراء هوى في نفوس حكام الأستانة؛ لأن الباب العالي لم ينس أن إسناد ولاية مصر إلى محمد علي كان نتيجة قيام ثورة شعبية على الوالي الرسمي المعين بمقتضى «فرمان سلطاني»، وأن الإرادة الشاهانية التي اقتضت تولية محمد علي إنما صدرت تحت ضغط تلك الثورة، وهذا أمر لم يكن شائعًا ولا مألوفًا عند سلاطين الترك، وكذلك لم يكن مألوفًا أن تقر الحكومة التركية واليًا في منصبه أكثر من سنة، فلا جرم كانت تنظر إلى بقاء محمد علي وسعيه في تثبيت مركزه في مصر بعين السخط والمقت، فصحت عزيمتها على أن تعزله، وأصدرت فرمانًا بتولية «موسى باشا» في مكانه، وتقليد محمد علي ولاية سلانيك؛ ومعنى ذلك إبعاده عن مصر، وكان متفقًا على أن موسى باشا سيكون آلة في يد المماليك، كما كان شأن ولاة مصر في القرن الثامن عشر، وأن يسمح للمماليك بشراء

(١) ٧٥٠,٠٠٠ قرش.

أفواج الرقيق من جنسهم وجلبهم إلى مصر، ورفع الحظر الذي كان مضروبًا عليهم في هذا الصدد منذ الحملة الفرنسية فيعودوا إلى شراء المماليك من أسواق الرقيق ويقوى بهم جيشهم في مصر، وبذلك تتحقق وجهة النظر البريطانية في المسألة المصرية، ويعود الحكم إلى المماليك وتبسط إنجلترا نفوذها في مصر على أيديهم.

مجيء أسطول عثماني إلى مصر لعزل محمد علي

ولأجل أن تحقق الحكومة التركية ما اعتزمت عليه، أنفذت عمارة بحرية بقيادة «صالح باشا» قبودان العمارة العثمانية ليتم النقل والتغيير دون أن تحدث مقاومة أو تنهض معارضة، فأقلعت العمارة تقل الوالي الجديد موسى باشا، وكان الألفي قد اطلع من قبل على مفاوضات الإنجليز والباب العالي، ووقف عليها من قناصل إنجلترا في مصر، وهذا هو السبب الذي دعاه إلى التحرك من الفيوم قاصدًا الوجه البحري، فكانت غايته من ذلك أن يتلقى القبودان صالح باشا عند حضوره، فلما وصل إلى قرب دمنهور علم بوصول العمارة العثمانية، فابتهج لهذا النبأ ابتهاجًا عظيمًا.

وصلت العمارة التركية إلى الإسكندرية في أول يولية سنة ١٨٠٦م، وكانت من أربع بوارج وفرقاطتين وسفينتين أخريين، وعلى ظهرها موسى باشا الوالي الجديد وجنود الحملة المتأهبة للنزول إلى البر، وعدتها ثلاثة آلاف مقاتل. والتقى الألفي في «حوش عيسى» برسل الترك والإنجليز، وهنأوه بقرب تحقيق آماله.

رواية الجبرتي

يتبين من رواية الجبرتي أن محاولة عزل محمد علي تمت بالاتفاق بين الإنجليز والحكومة التركية ومحمد بك الألفي. قال في حوادث ربيع الثاني سنة ١٢٢١هـ (يونية سنة ١٨٠٦م) ما خلاصته:

«وردت سعاة من الإسكندرية وأخبروا بورود أربعة مراكب وفيها عساكر من النظام الجديد[١] وصحبتهم ططريات (رسل) وبعض أشخاص من الإنكليز (تأمل!) ومعهم مكاتبة خطابًا إلى الألفي وبشارة بالرضى والعفو للأمراء المصرية (المماليك) من الدولة العثمانية بشفاعة الإنكليز، فلما وصلوا إليه بناحية «حوش ابن عيسى» بالبحيرة سر بقدومهم، وعمل لهم شنكا، وضرب لهم مدافع كثيرة، وأرسلهم إلى الأمراء القبليين (المماليك بالصعيد) وصحبتهم أحد سناجقه -وهو أمين بك ومحمد كاشف تابع إبراهيم بك الكبير- ثم إنه أرسل عدة مكاتبات بذلك الخبر إلى المشايخ وغيرهم بمصر، وكذلك إلى مشايخ العربان مثل الحويطات والعائد وشيخ الجزيرة».

وقال في موضع آخر في ترجمة محمد بك الألفي: «وكان مع ما هو فيه من التنقلات والحروب يراسل الدولة والإنكليز، وأرسل أمين بك إلى الإنكليز فسعوا مع الدولة لمساعدته وحضروا إليه بمطلوبه، فعمل لهم بـ«حوش ابن عيسى» شنكا، وأرسلهم مع أمين بك إلى الأمراء القبليين». وقال في موضع آخر: «والسبب في حركة القبطان (صالح باشا) إرساليات الألفي للإنكليز ومخاطبة الإنكليز الدولة ووزيرها محمد باشا السلحدار».

فالمسألة إذن كما ترى لم تكن إبدال وال بآخر؛ بل هي دسيسة إنجليزية تركية حيكت شباكها في الأستانة بقصد إعادة المماليك إلى حكم مصر وبسط النفوذ الإنكليزي عليها.

ولم يكد يستقر صالح باشا في الثغر حتى أوفد رسولًا إلى محمد علي يبلغه فرمان النقل والتغيير، ويأمره بالذهاب إلى «سلانيك» مقر ولايته الجديدة، وكان محمد علي يعالج المشكلات بالحكمة والسياسة والدعاه، فتظاهر بالامتثال؛ ولكنه تأهب سرًّا للمقاومة، وأجاب أنه مستعد للرحيل إلى سلانيك؛ غير أن الجند يعارضون في رحيله قبل أن تؤدى رواتبهم المتأخرة؛ وقدرها عشرون ألف كيس، فكانت هذه الحجة أول

(١) أي من الجيش النظامي الجديد.

ذريعة توسل بها إلى إحباط مؤامرة العزل والنقل، وأخذ محمد علي يعد العدة للمقاومة، فاتجه فكره فورًا إلى السيد عمر مكرم يستنجد به لإحباط المؤامرة الجديدة.

قال الجبرتي: «فلما قرأ الدفتر دار الورقة أرسل إلى السيد عمر النقيب، فركب إليه وحضر صحبته إلى الباشا، واختليا معًا ساعة ثم فارقاه».

ففي هذه الخلوة أفضى محمد علي إلى السيد عمر مكرم بمؤامرة الأستانة، وطلب إليه المعونة والنجدة؛ فكان عمر مكرم عند ظنه، وكان له نعم العضد الأمين، واتفقا على الخطة المشتركة.

كانت هذه الأزمة خطيرة العواقب، وكادت تقتلع محمد علي من كرسيه وترجع بالبلاد إلى حكم المماليك؛ فإن الفرمان الذي جاء به قبطان باشا كان يتضمن تولية موسى باشا على مصر وانفصال محمد علي باشا عن ولايتها، ويتضمن أيضًا «العفو عن الأمراء المماليك، وأن يكونوا كعادتهم في إمارة مصر وأحكامها، وأن يستقر الباشا الجديد في القلعة كعادته». ومعنى ذلك إطلاق يد المماليك في حكومة البلاد كما كانوا قبل الحملة الفرنسية، وارتكاس البلاد في حكم التقهقر والفوضى.

فالمؤامرة كانت واسعة النطاق، اشترك في حياكة خيوطها الباب العالي والإنجليز والمماليك معًا، فلا غرو أن ابتهج محمد بك الألفي لورود الفرمان الجديد ابتهاجًا عظيمًا، وأرسل رسله في البلاد لإذاعته بين الناس.

حصار دمنهور

اعتزم الألفي عندما وصلت العمارة التركية إلى الإسكندرية أن يستقر في «دمنهور» ليتخذها مركزًا يجمع فيه قواته ويدير خططه، وكان يظن أن أهلها لا يخالفون له أمرًا بعد وصول الوالي الجديد، فأعلنهم بقدوم العمارة التركية ووصول فرمان يقلده حكم مصر، وطلب إليهم تسليم المدينة ونزولهم على حكمه؛ لكن الأهالي رفضوا التسليم، وأعدوا لمقاومته والامتناع في المدينة، وأرسلوا إلى السيد عمر

مكرم ينبئونه بالخبر، فأبلغه إلى محمد علي باشا، ووضع الألفي الحصار حول دمنهور لإكراهها على التسليم.

تضامن محمد علي والعلماء في مقاومة فرمان العزل

استوثق محمد علي من معاضدة السيد عمر مكرم، ومن ثم عزم على مقاومة إرادة الباب العالي، وأخذ يتأهب للحرب والقتال، واتفق هو والسيد عمر على أن يجتمع العلماء ويكتبوا محضرًا في شكل التماس بالاعتراض على عزل محمد علي والاحتجاج على تولية موسى باشا ورجوع السلطة للمماليك.

ومضمون هذا الاعتراض أن الأمراء (المماليك) قد عرضوا على السدة السلطانية تعهدهم بدفع الأموال الأميرية إلى خزانة الدولة العلية، وأداء مرتبات الحرمين الشريفين، والعفو عن جرائمهم الماضية، في مقابل إقرارهم على دخول مصر القاهرة، وأن طلبهم قد حاز القبول، ومن ثم صدر الأمر السلطاني بعزل محمد علي باشا وتوجيه ولاية سلانيك إليه، وتقليد موسى باشا ولاية مصر، وقبلت توبتهم على أن يقبل العلماء والوجاقلية والرؤساء والوجهاء بالديار المصرية كفالتهم. على أن الموقعين على العريضة لا يستطيعون كفالتهم، «فإن شرط الكفيل قدرته على المكفول، ونحن لا قدرة لنا على ذلك، لما تقدم من الأفعال الشهيرة، والأحوال والتطورات الكثيرة، ولا يمكننا التكفل والتعهد لأننا لا نطلع على ما في السرائر وما هو مستكن في الضمائر، فنرجو عدم المؤاخذة في الأمور التي لا قدرة لنا عليها؛ لأننا لا نقدر على دفع المعتدين والطغاة والمتمردين الذين أهلكوا الرعايا ودمروهم». وعدد العلماء في عريضتهم مساوئ المماليك ومظالمهم، وأطروا فعال محمد علي باشا، وختموا كلامهم بتفويض الأمر إلى السدة السلطانية، وكتبوا من العريضة نسختين؛ إحداهما إلى القبطان باشا والأخرى إلى السلطان بعد ما وقعوا عليها بإمضاءاتهم وأختامهم.

ومعنى هذا البيان -على ما فيه من إظهار الولاء والإخلاص للسدة السلطانية- أنهم لا يجيزون تغيير الوالي، ولا يرضون بعودة الحكم إلى المماليك، ولا يقبلون

كفالتهم، وأنهم متمسكون بولاية محمد علي، وفي هذا من تأييده في مركزه والاستهانة بالفرمانات (الشاهانية) ما لا يغرب عن البال.

أمَّا «قبطان باشا» فقد مضى في تنفيذ مهمته، فبعث إلى العلماء برسالة ينبئهم فيها بعزل محمد علي باشا وتقليد موسى باشا، ويدعوهم إلى الامتثال للأمر، وبعث بمثل هذه الرسالة إلى السيد عمر مكرم، وبثالثة إلى السيد محمد السادات، فلم يلق منهم جوابًا صريحًا بالامتثال؛ بل أبدوا أعذارهم، وكانت الأوامر تقضي برحيل الجنود الأرناءود مع محمد علي، فتذرعوا بأن امتناع الجنود عن الرحيل وعصيانهم يترتب عليه تعرض البلاد للخراب، فكرر قبطان باشا عليهم الأمر في رسالة شديدة اللهجة، قال فيها: «إنه لا يقبل هذه الأعذار ولا ما نمقوه من التمويهات التي لا أصل لها، ولا بدَّ من تنفيذ الأوامر وسفر الباشا (محمد علي) هو وحسن باشا وعساكرهم، وخروجهم من مصر وذهابهم إلى ناحية دمياط، وسفرهم إلى الجهة التي أُمروا بالذهاب إليها، ولا شيء غير ذلك أبدًا».

وكتب العلماء رسالة أخرى إلى قبطان باشا في شهر جمادى الثانية سنة ١٢٢١هـ (أغسطس سنة ١٨٠٦م) يذكرون فيها صراحة أنهم لا يرتضون عن محمد علي باشا بديلًا. ومما جاء في هذه الرسالة قولهم: «إن محمد علي باشا كافل الإقليم وحافظ ثغوره ومؤمن سبله، وقاطع المعتدين، وأن الكافة من الخاصة والعامة والرعية راضية بولايته وأحكامه وعدله، والشريعة مقامة في أيامه، ولا يرتضون خلافه؛ لما رأوا فيه من عدم الظلم والرفق بالضعفاء وأهل القرى والأرياف، وعمارها بأهلها ورجوع الشاردين منها في أيام المماليك المعتدين الذين كانوا يعتدون عليهم ويسلبون أموالهم ومزارعهم ويكلفونهم بأخذ الفرض والكلف (جمع كلفة) الخارجة عن الحد؛ أما الآن فجميع أهل القطر المصري مطمئنون بولاية هذا الوزير».

استعداد محمد علي للحرب

اعتمد محمد علي إذ ن على تأييد زعماء الشعب له في المقاومة، وأخذ يحرِّض رؤساء الجند على العصيان والمعارضة في رحيله، وقد صادف هذا التحريض هوى في نفوسهم؛ لأنهم خشوا إذا هو ارتحل عن مصر أن تسقط رواتبهم المتأخرة، وكانت تبلغ نحو عشرين ألف كيس، فاتفق وإيَّاهم على أن يقاوم الأمر الصادر له من الأستانة إذا أعطوه موثقًا بأن يكونوا مخلصين له، متفانين في الدفاع عنه، فعاهدوه على الأمانة والإخلاص، وأقسموا له أنهم مؤيدوه وناصروه، فأخذ يعمل مطمئنًا ويستعد للمقاومة، فأمد القلعة بالميرة والذخيرة، وحصن الطوابي الباقية من عهد الحملة الفرنسية والمحيطة بأطراف المدينة، وأنفذ جيشًا من جنوده إلى الرحمانية ليكون على أهبة الاستعداد لقتال الألفي بك والأتراك، وبعث إلى حسن باشا بالصعيد يدعوه إلى التقدم نحو القاهرة؛ لتكون قواتها كلها على أهبة القتال.

رواية الجبرتي

قال الجبرتي في هذا الصدد: «وشرع الباشا في عمل آلات حرب وجلل ومدافع، وجمعوا الحدادين بالقلعة وأصعدوا بنبات كثيرة واحتياجات ومهام إلى القلعة، وظهر منه علامات العصيان وعدم الامتثال، وجمع إليه كبار العسكر وشاورهم وتناجى معهم، فوافقوه على ذلك».

وقال في موضع آخر: «وأرسل الباشا فجمع الأخشاب التي وجدها ببولاق في الشوادر والحواصل والوكائل، وطلعوا بجميع ذلك إلى القلعة لعمل العربات والعجل برسم المدافع والقنابر».

موقف زعماء الشعب

كل هذه الاستعدادات تدل على أن محمد علي قد اعتزم فعلًا مقاومة قرار الباب العالي بالقوة، ولقد عاونه على إنفاذ فكرة المقاومة ثقته بتأييد زعماء الشعب له وتضامنهم وإياه في مقاومة عودة المماليك إلى الحكم.

ولقد كان تأييدهم صادرًا عن نية صادقة وعقيدة راسخة في نفوسهم؛ لأنهم هم الذين اختاروه للولاية، فهم بحكم اختيارهم يريدون أن تنفذ إرادتهم بتثبيت قدم محمد علي في الحكم، ولأنهم من جهة أخرى يعلمون أن تعيين موسى باشا مع إطلاق يد المماليك ورؤسائهم في الحكم معناه الرجوع إلى حكم المظالم والارتكاس في الفوضى، وهذا أمر لا ترضاه نفوسهم؛ لأنهم هم الذين أثاروا الشعب على هذه المظالم، ولقد رأوا في سياسة محمد علي باشا ورجوعه إليهم في تقرير الضرائب التي يفرضها وفاء بالعهد الذي قطعه على نفسه حين ولايته الحكم أن يسير بالعدل والقسطاس، فلا جرم أن تطمئن نفوسهم إليه. كل هذه الظروف جعلت تأييد زعماء الشعب لمحمد علي أمرًا طبيعيًّا يقضي منطق الحوادث بأن لا مناص منه.

فمناصرة الزعماء لمحمد علي باشا هي تأييد للسياسة التي رسموها من قبل، وتثبيت للسلطة التي كسبوها في تسيير شئون الحكومة، وهذه السلطة نفسها لم يتجاهلها الباب العالي؛ لأنه جعل رجوع المماليك إلى الحكم معلقًا على كفالة العلماء لهم، ولقد استمسك العلماء بهذا الشرط فصرحوا في عريضتهم إلى الدولة أنهم لا يقبلون هذه الكفالة ولا يرضون بها، ومعنى ذلك أنهم لا يريدون رجوع الحكم إلى المماليك، ولا يبغون عن محمد علي بديلًا.

سياسة محمد علي

وتذرع الباشا من جهة أخرى بالدهاء والحيلة بإزاء المماليك، فأخذ يعمل على فصم عُراهم مستخدمًا التنافس القديم بين زعمائهم.

كان محمد علي يعلم بأن الألفي بك مكروه من بقية رؤساء المماليك -كالبرديسي وإبراهيم بك وعثمان بك حسن- وأنهم ينقمون منه انفراده بالاتصال بالإنجليز وكتمانه عنهم أسرار مفاوضاته وإياهم، وقد بادر الألفي إلى الرحيل عن الفيوم قاصدًا البحيرة وشواطئ الإسكندرية لمقابلة صالح باشا دون أن يكاشف زملاءه بدخيلة نفسه، فأثار فيهم الحفيظة القديمة التي كانت تبدو ما بين آنٍ وآخر، وأرسلوا سعاتهم إلى محمد علي يعرضون عليه الصلح، فانتهزها فرصة ليضعف شوكة الألفي خصمه اللدود، فتلقى السعاة بالبشاشة والترحيب ووصلهم بالهدايا إعلانًا عن مقاصده الودية حيالهم، واطمأن من جانبهم، واستخدم حيال الترك سلاحًا آخر وهو الرشوة، فإنه كان يعلم ما انطوت عليه نفوس حكام تركيا وساستهم من الإذعان للمال والنزول على حكمه، ومما يؤثر عنه في هذا الصدد قوله عنهم: «إني أعرف الترك وأعرف الطريقة التي تنجح معهم، فالرشوة هي وسيلة فعالة مع هؤلاء الناس». فاستخدم هذا السلاح وأخذ يقدم الرشا والهدايا لصالح باشا وبطانته من جهة، ولرجال «المابين» في الأستانة من جهة أخرى، وكان لهذه الوسيلة فضل كبير في تمهيد السبيل لمساعيه؛ فقد بعث بعريضة زعماء الشعب إلى الأستانة لتقديمها إلى السدة السلطانية على يد رسول من أبنائه، وأرسل معه «٢٠٠٠» كيس برسم رجال الدولة، جمعها له رؤساء الجند لإعداد الأهبة للحرب والقتال، فأحدثت هذه الرشوة أثرها على ضفاف البوسفور.

وبذل كذلك سفير فرنسا في الأستانة مساعي جمَّة لتعضيد محمد علي، فاجتمعت هذه الأسباب المختلفة وعدلت من خطة الباب العالي، فبعث الديوان إلى صالح باشا يطلق يده ويكل إليه التصرف المطلق في الأمر كما سيأتي.

معركة النجيلة

قلنا: إن محمد علي باشا أنفذ إلى الرحمانية جزءًا من جيشه لمحاربة محمد بك الألفي والأتراك، فوصل هذا الجيش في أواخر يولية سنة ١٨٠٦م إلى الرحمانية، وكان يقود

حاميتها طبوز أوغلى (كتخدابيك) وطاهر باشا ابن أخت محمد علي باشا، فلما أقبلت النجدة استظهر بها القائدان وخرجا من الرحمانية، ولما علم الألفي بهذه الحركة اعتزم مواجهة قوات محمد علي، فرفع الحصار عن دمنهور، وأقبل بقواته واشتبك هو وجنود محمد علي في (النجيلة)[١] (يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٠٦م)، وانتهت المعركة بهزيمة العلويين فانسحبوا بقيادة كتخدا بك إلى «منوف» بعد أن خسروا نحو ستمائة بين قتيل وأسير، واستولى المماليك على الرحمانية.

رواية الجبرتي عن معركة النجيلة

كانت معركة النجيلة ذات خطر وشأن، وكان لها تأثير بالغ في نفس محمد علي باشا. **قال الجبرتي في صددها ما يلي:**

«وفي ثاني عشر جمادى الأولى سنة ١٢٢١هـ وردت الأخبار بأن العسكر الكائنين بالرحمانية ومرقص[٢] رجعوا إلى النجيلة ونصبوا عرضيهم (معسكرهم) هناك، وحضر الألفي تجاههم فركبوا لمحاربته وكانوا جمعًا عظيمًا، فركب الألفي بجيوشه وحاربهم ووقع بينه وبينهم وقعة عظيمة انجلت عن نصرته عليهم وانهزام العسكر وقتل من الدلاة وغيرهم مقتلة عظيمة، ولم يزالوا في هزيمتهم إلى البحر (النيل) وألقوا بأنفسهم فيه، وامتلأ البحر من طراطير الدلاتية (الدلاة)، وهرب كتخدا بك وطاهر باشا إلى بر المنوفية، وعدوا في المراكب، واستولى الألفي وجيوشه على خيولهم وخيامهم وحملاتهم وجخانتهم، وأرسل برءوس القتلى والأسرى إلى القبودان (صالح باشا) وأشيع خبر هذه الواقعة في الناس وتحدثوا بها، وانزعج الباشا والعسكر انزعاجًا عظيمًا».

(١) جنوبي الرحمانية.

(٢) على مقربة من الرحمانية.

استئناف حصار دمنهور ودفاعها المجيد

تشجع الألفي بهذا الانتصار وعاود محاصرة دمنهور، فدافع أهلها دفاعًا مجيدًا مدة شهرين من بدء الحصار الأول، وكانوا متروكين لقوتهم، وعبثًا طلبوا النجدة من محمد علي، فإنه لم يستطع أن يمدهم خلال هذه المدة، فلما استأنف الألفي حصارها كان على يقين من استيلائه عليها عنوة وخاصة بعد انتصاره على جنود محمد علي في النجيلة والرحمانية، وقد زحف هذه المرة مجهزًا بالمدافع الكثيرة التي يقوم عليها رماة من الأروام والإيطاليين أمده بهم الإنجليز. ولكن الألفي لم ينل من دمنهور منالًا؛ إذ دافع أهلها عنها رجالًا ونساء دفاع الإبطال وردوا هجمات المماليك المرة بعد المرة. وفي خلال الحصار أرسل أهلها إلى السيد عمر مكرم وإلى محمد علي باشا بما يجدر بهم عمله، فجاءهم الجواب بوجوب الاستمرار على المقاومة، وأمدهم السيد عمر بكل ما يحتاجون إليه من الذخيرة والميرة. **قال الجبرتي في ترجمة محمد بك الألفي** أنه «رجع إلى البحيرة وأراد دمنهور، فامتنع عليه أهلها وحاربوه، ولم ينل منهم غرضًا، والسيد عمر مكرم يقويهم ويمدهم ويرسل إليهم البارود وغيره من الاحتياجات».

وظل الألفي زهاء شهر يحاول الاستيلاء على دمنهور فيرتد عنها خائبًا، وقد أثر هذا الفشل في تطور الأحوال تأثيرًا كبيرًا. قال «فولابل» في هذا الصدد: «يمكن اعتبار دفاع دمنهور ذلك الدفاع الذي جمع بين الشجاعة والثبات، وكذلك تخاذل رؤساء المماليك، من أهم الأسباب المباشرة التي أحبطت الخطة المرسومة بالاشتراك بين الباب العالي والإنجليز»[١]. ويقول المسيو «جومار» في هذا المعنى: «إنَّ أهالي دمنهور قد أظهروا مثل هذا الشجاعة والمثابرة أثناء الحملة الفرنسية في ظروف تختلف عن الظروف التي قاوموا فيها قوات الألفي، مما يدل على ما فطروا عليه من الشجاعة»[٢].

(١) فولابل، مصر الحديثة.

(٢) مانجان، «تاريخ مصر في حكم محمد علي» الجزء الأول، ص٤٤٣.

حبوط مؤامرة العزل

انتهز محمد علي فرصة انهماك الألفي في محاصرة دمنهور، فاتصل بحاشية صالح باشا بالهدايا والرشوة ليحولهم إلى صفه، وقد أحدث المال في نفس صالح باشا ونفوس بطانته تحولًا كبيرًا في وجهة نظرهم، وزاد هذا التحول خيبة الألفي في الاستيلاء على دمنهور وما تبين لصالح باشا من انقسام المماليك وتخاذلهم؛ فإن البرديسي لما رأى ارتباط الألفي بالإنجليز أعرض عن تأييده لحقده عليه، ولأنه من أنصار الالتجاء إلى فرنسا، وقد تبين لصالح باشا عبث الاعتماد على المماليك والركون إليهم؛ لأن الألفي تعهد أن يؤدى له «١٥٠٠» كيس كانت ثمن إعادتهم للحكم، وأوفد رسولًا إلى زملائه «إبراهيم الكبير، وعثمان بك البرديسي، وعثمان بك حسن» – وكانوا وقتئذ بالصعيد– يسألهم معاونته في أداء هذا المبلغ، ولكنهم ردوا الرسول خائبًا، وعلم صالح باشا بذلك فغضب على الألفي وأخذ يفكر في تغيير خطته، ورأى أن تأييد زعماء الشعب لمحمد علي، ورفضهم ولاية موسى باشا وتضعضع الألفي في حصار دمنهور وتخاذل المماليك فيما بينهم –كل هذه الأسباب تبرر تحويل شراعه إلى ناحية محمد علي.

وفي غضون ذلك وردتْ من الباب العالي إلى صالح باشا رسالة تطلق يده وتفوض إليه أن يتصرف على ما يراه صالحًا؛ ومعنى ذلك أن حكومة الأستانة رجعت عن فرمانها القاضي بعزل محمد علي باشا من ولاية مصر؛ فصحت عزيمة صالح باشا على تثبيت محمد علي في الولاية، وتمَّ الأمر على ذلك في مقابل أن يؤدى إلى الباب العالي «٤٠٠٠» كيس، وأن يجعل ابنه إبراهيم بك (باشا) رهينة بالأستانة على هذا المبلغ. وانتهت المشكة بورود مرسوم إلى محمد علي يتضمن «إبقاءه واستمراره على ولاية مصر؛ حيث إن الخاصة والعامة راضية بأحكامه وعدله بشهادة العلماء وأشراف الناس»، فزينت القاهرة لهذا النبأ ثلاثة أيام متواليات.

فمرسوم التثبيت مبني إذن على أن محمد علي باشا مؤيَّد من الشعب، مرضي عنه من زعمائه، موثوق في عدله. ومن ذلك يتبين أن الزعامة الشعبية كما كانت صاحبة اليد الطولى في اختيار محمد علي باشا لولاية الحكم، فإنها كانت العامل الأكبر في توطيد مركزه وإحباط المؤامرة الواسعة النطاق التي كادت تقتلعه عن عرشه.

وانتهت تلك المؤامرة بالإخفاق والفشل، وأقلع القبودان صالح باشا بعمارته من أبي قير يوم (١٨ أكتوبر سنة ١٨٠٦م، ٥ شعبان سنة ١٢٢١هـ) قاصدًا الأستانة يصحبه موسى باشا وإبراهيم بك ابن محمد علي، وترك صالح باشا وكيله بمصر ليتعجل توفية الأربعة الآلاف كيس التي تعهد بها لحكومة الأستانة.

وبذل محمد علي جهده؛ فأدى الأربعة آلاف كيس كاملة في أوائل نوفمبر سنة ١٨٠٦م، فجاءه رسول من الأستانة يحمل فرمانين؛ أحدهما بإقراره في حكمه، والثاني يأمره فيه بتسفير المحمل وإرسال القمح المطلوب إلى جدة.

وبذلك استقر محمد علي على عرش مصر، وحبطت المؤامرة التي كان يقصد منها عزله.

وفاة البرديسي

كانت العناية الإلهية تلحظ محمد علي باشا في أدوار حياته؛ ففي الوقت الذي انتهت فيه مؤامرة الباب العالي والإنجليز بالإخفاق والفشل، جاءه الخبر بوفاة عثمان بك البرديسي أحد زعماء المماليك الذين يطمحون إلى ولاية الحكم، وأحد الذين يخشى منهم على عرشه الجديد؛ فالبرديسي ما فتئ يتحين الفرص لتحقيق مطامعه إلى أن عاجلته المنية يوم (٨ رمضان سنة ١٢٢١هـ، ١٩ نوفمبر سنة ١٨٠٦م)، فدفنه أتباعه في الصعيد، وأمَّروا عليهم شاهين بك المرادي خلفًا له، وشاهين بك هذا كان خصمًا لدودًا للألفي، فكانت إمارته حائلة دون توحيد صفوف المماليك وسببًا لاطمئنان محمد علي من هذه الناحية.

وغنيٌّ عن البيان أن محمد علي باشا قد ابتهج بوفاة أحد خصومه الذين ينافسونه في الحكم، ولم يكد يمضي شهران على وفاة البرديسي حتى عاجلت المنية خصمه الآخر الألد محمد بك الألفي.

إخفاق الألفي ووفاته

لم ييئس الألفي أن يظاهره الإنجليز في انتزاعه الحكم، فاستمر متصلًا بقنصل إنجلترا في مصر يطلب من دولته النجدة والمدد، وفي غضون ذلك انتقضت العلاقات بين إنجلترا وتركيا، واعتزمت إنجلترا احتلال مصر، ومن هنا جاءت فكرة الحملة الإنجليزية التي سيأتي الكلام عنها فيما يلي، وقد أنبأه قنصل إنجلترا بقرب وصول العمارة الإنجليزية بهذه الحملة.

فكان هذا النبأ باعثًا له على البقاء في البحيرة ليتصل بالإنجليز عند قدومهم، وقد شدد الحصار على دمنهور ليفتحها ويتخذها معقلًا له، ولكن مقاومة دمنهور وامتناعها عليه أفسد خطته؛ ذلك أن جنوده سئموا الاستمرار على الحرب والقتال واشتد بهم الحر والتعب، ونفدت مؤونتهم، وكان ذلك في زمن القيظ فتمردوا عليه وأعلنوه بأنهم تاركوه إذا أصر على متابعة الحصار، وانتظر هو عبثًا ورود النجدة الإنجليزية، فلم تصل (وكانت آتية في الطريق)، فاضطر أن ينقلب بجيوشه إلى الصيعد بعد أن خانه الحظ وخذله زملاؤه، وتمرد عليه جنوده، وأبطأ عليه حلفاؤه.

فامتناع دمنهور واستعصاؤها على الألفي كان من أهم أسباب إخفاقه في سياسته؛ قال المسيو «مانجان» في هذا الصدد: «إن دفاع دمنهور المجيد هو جدير بأن يسجل في صفحات تاريخ مصر الحربي، فقد تولى أهلها الشجعان هذا الدفاع وحدهم دون أن يتلقوا أي مدد أو مساعدة حتى من محمد علي الذي كان هذا الدفاع دفاعًا عنه، فقاوم أولئك الشجعان بكل ثبات وبسالة قوات الألفي كلها إلى أن تكلل دفاعهم بالنجاح، فكان له تأثير كبير في إحباط خطة الباب العالي».

وقال الجبرتي في ترجمة حياة محمد الألفي يصف موقفه بعد رحيل صالح باشا إلى أن ارتد عن دمنهور: «ولما تنحت عنه عشيرته ولم يلبوا دعوته وأتلفوا الطبخة، وسافر القبودان وموسى باشا من ثغر إسكندرية على الصورة المذكورة، استأنف المترجم أمرًا آخر، وراسل الإنكليز يلتمس منهم المساعدة، وأن يرسلوا له طائفة من جنودهم ليقوى بهم على محاربة الخصم، كما التمس منهم في العام الماضي، فاعتذروا له بأنهم على صلح مع العثماني، وليس في قانون المماليك إذا كانوا في صلح أن يتعدوا على المتصادقين معهم، ولا يوجهون نحوهم عساكر إلا بإذن منهم أو بالتماس لمساعدة في أمر مهم، فغاية ما يكون المكالمة والترجي، ففعلوا وحصل ما تقدم ذكره ولم يتم الأمر، فلما خاطبهم بعد الذي جرى صادف ذلك وقوع النفرة بينهم وبين العثماني، فأرسلوا إلى المترجم يوعدونه بإنفاذ ستة آلاف لمساعدته، فأقام بالبحيرة ينتظر حضورهم نحو ثلاثة شهور، وكان ذلك أوان القيظ وليس ثم زرع ولا نبات، فضاقت على جيوشه الناحية، وقد طال انتظاره للإنكليز، فتشكى العربان المجتمعون عليه وغيرهم لشدة ما هم فيه من الجهد، وفي كل حين يوعدهم بالفرج ويقول لهم: اصبروا لم يبق إلا القليل. فلما اشتد بهم الجهد اجتمعوا إليه وقالوا له: إما أن تنتقل معنا إلى ناحية قبلي؛ فإن أرض الله واسعة، وإمَّا أن تأذن لنا في الرحيل في طلب القوت، فما وسعه إلا الرحيل مكظومًا مقهورًا من معاندة الدهر في بلوغ المآرب -الأول مجيء القبودان وموسى باشا على هذه الهيئة والصورة ورجوعهما على غير طائل، الثاني: عدم ملكه دمنهور، وكان قصده أن يجعلها معقلًا ويقيم بها حتى تأتيه النجدة، الثالث: تأخر مجيء النجدة حتى قحطوا واضطروا إلى الرحيل، الرابع -وهو أعظمها-: مجانية إخوانه وعشيرته وخذلانهم له وامتناعهم عن الانضمام إليه، فارتحل من البحيرة بجيوشه ومن يصحبه من العربان حتى وصل الأخصاص».

عاد الألفي قاصدًا الصعيد بعد خذلانه في حصار دمنهور، وقد تولاه اليأس والقنوط، وسار كئيبًا حزينًا ومعه القوات العديدة التي كان يحسب أنها تصل به إلى عرش النيل، فكان تحت لوائه ستة آلاف من العرب وستمائة من فرسان المماليك

وثمانمائة من الترك والنوبيين، ومعه من آلات القتال عشرة مدافع وعدد لا يحصى من البنادق والأسلحة، وكانت الميرة والمئونة تحملها آلاف عدة من الإبل.

رجع الألفي بهذه القوات الحاشدة في أوائل يناير سنة ١٨٠٧م، فكان لا يمر ببلدة إلا أباحها لجيشه نهبًا وسلبًا، فكان أهل القرى ينزحون عن بلادهم إذا ما اقترب منها ويخلونها من الميرة والمتاع والماشية؛ نجاةً بها من النهب.

وبلغت هذه الجموع المخربة إلى الجيزة، فأوجس محمد علي باشا خيفة من مجيء خصمه الألد بهذه القوة الرهيبة، وأخذ يستعد للمقاومة، فجمع نحو أربعة آلاف من جنوده في شبرا (١٢ يناير سنة ١٨٠٧م) وعبر بهم النيل إلى إمبابة واتخذها معسكره العام؛ ولكنه رأى من كثرة جموع الألفي ما جعله يحجم عن مهاجمته.

وكانت طلائع الألفي تحت قيادة «شاهين بك» قد تقدمت واحتلت قرية «الكوم الأسود» التي تقع على مسير ساعة ونصف من إمبابة جنوبًا، وسار الألفي بك حتى بلغ «شبرامنت»، ولم تغادره الكآبة التي لازمته من يوم رحيل العمارة التركية ورفع الحصار عن دمنهور، وزاد في غمه أنباء وصلته عن تخاذل رؤساء المماليك في الصعيد وتخليهم عن نصرته، وقد كان يؤمل أن يتخذوه رئيسًا لهم بعد وفاة البرديسي، فاشتد غيظه وانفجر صدره كمدًا، وصرعه المرض فأحس بدنو أجله، فدعا البكوات المماليك من أتباعه وأمَّر عليهم شاهين بك الألفي خليفة له، ثم قضى نحبه (ليلة ٢٨ يناير سنة ١٨٠٧م، ١٩ ذو القعدة سنة ١٢٢١هـ)[1].

كتب المسيو «مانجان» عن مصرعه أنه خرج للتنزه ممتطيًا جواده، فرأى عربانًا من جيشه يتلفون مزرعة، فثارت نزوة الغضب في رأسه، فانقض عليهم وقتل أربعة منهم، كان بينهم شيخ قبيلة، ولما انقلب إلى خيمته اعتراه قيء مستمر وأصابه مرض قتال –

(١) اعتمدنا في هذا التاريخ على رواية الجبرتي، وهي تختلف قليلًا عن رواية المسيو مانجان الذي جعل تاريخ الوفاة ٣٠ يناير.

قيل: إنه الكوليرا- ولم يمهله إلا ساعات حتى أودى بحياته. وكان له من العمر خمسة وخمسون سنة، وأوصى بأن يُدفن في البهنسا.

وذكر الجبرتي أنه لما وصل إلى قرب «قناطر شبرامنت» جلس على ربوة هناك وزادت هواجسه وآلامه، وأخذ يودع أحلامه وآماله، ثم تحرك به خلط دموي وتقايأ دمًا وأحس بدنو أجله، فقال: «قضي الأمر، وخلصت مصر لمحمد علي».

مات الألفي في الوقت الذي كان الإنجليز يسيرون حملتهم على مصر، وقد وصلت هذه الحملة إلى الإسكندرية بعد موته بنحو أربعين يومًا، وقد يكون موته من أسباب إخفاق تلك الحملة كما سيجيء. وبموته تخلص محمد علي من ألد أعدائه وأقواهم بأسًا وأصعبهم مِراسًا.

الحملة على المماليك في الصعيد

قضى الألفي نحبه في الوقت الذي كان محمد علي باشا يجهز تجريدة لمحاربة المماليك في الوجه القبلي، فلما أعد معدات الحملة بدأ بالزحف، وكان جيشه مؤلفًا من ثلاثة آلاف من المشاة وثلاثة آلاف من الفرسان وست سفن مسلحة، وأقلت الحملة نحو ثمانمائة مركب، وأصيب محمد علي هو أيضًا بالكوليرا؛ لكن طبيبه الخاص عني به أحسن العناية، وتغلبت بنيته القوية على المرض فشفي منه، وكان في أيام مرضه موضع العطف من العلماء والأعيان، فلما نقه وانتهض اعتزم السير إلى الصعيد، فعهد بإدارة الأمن إلى كتخداه، وغادر القاهرة يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٠٧[1].

وعلم أن قوات المماليك احتشدت في المنيا، فقصد إليها بجيشه، ولما وصل إلى بني سويف أرسل إلى زعماء المماليك رسلًا من العلماء يسعون للصلح، وكانت تلك خدعة منه، وأخذ في الوقت نفسه يجتذب إليه بعض العربان الموالين للمماليك ويستميلهم بالمال، ثم تقدم ذات ليلة إلى معسكر المماليك، ولما كانت حراسته موكولة

(١) مانجان، «تاريخ مصر في حكم محمد علي» جزء ١، ص٢٦٧.

إلى أولئك العربان توصل إليه بإرشادهم، فانقض على المماليك وهم نائمون فأوقع بهم واستولى على كل مدافعهم ومهماتهم، وتعقب الفارين منهم إلى حدود الصحراء.

وبعد أن هزمهم بالقرب من أسيوط احتل المدينة واتخذ معسكره فيها، وهناك تلقى أخبار الحملة الإنجليزية.

obeikan.com